حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

تقرير جلسة الجندر من وجهة نظر الرجال

على غير العادة فيما يتعلق بنقاش مواضيع الجندر وقضايا التمييز القائم على النوع الاجتماعي، كانت جلسة الأربعاء السوري التي عقدتها حركة البناء الوطني هذا الأسبوع مختلفة بكونها حصرت النقاش بين الرجال فقط ومنحتهم مساحتهم الخاصة للتعبير عن آرائهم والتحاور بأريحية أكبر، سعياً لتكريس فكرة أن المساواة قضية مجتمعية تهم كافة فئات المجتمع وليست حكراً على النساء، ولتحفيز الرجال على تبني القضايا النسوية والدفاع عنها والعمل لأجلها لأن ضمان حقوق المرأة ضمان لمواطنة المجتمع وخطوة واسعة جداً على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة، تناول المتحاورون قضايا التمييز والعنف ونسب التمثيل الجندري العادلة وحاولوا مقاربة مفهوم الجندر كما يرونه من وجهة نظرهم، كما ناقشوا أهم المصاعب والتحديات التي تواجهها المرأة في حياتها المهنية والشخصية لكونها امرأة فقط، حضر الجلسة مجموعة من الناشطين المدنيين وغير الناشطين والحقوقيين والمهتمين بقضايا النسوية وإعلاميين، وقامت بتيسير الجلسة "أمل حميدوش" المدير التنفيذي لحركة البناء الوطني إلى جانب بعض الإعلاميات والنشاطات اللواتي شاركن في طرح الأسئلة على الحاضرين، وكانت أهم الأفكار التي طرحت في الجلسة هي التالية:

حول المفهوم:

- يختلف التعريف حسب المكان وحسب المجتمع، النساء أنفسهم لا يجتمعن على نفس التعريف لمفهوم الجندر وكذلك الرجال.
- المجتمع عرف الجندر من خلال الأدوار المجتمعية الموزعة على المرأة والرجل.
- التعريف أساساً يبنى على السلوك، فهو أقرب توصيف ممكن لسلوكنا تجاه المرأة، وقد يكون تعريف فردي أو تعريف مجتمعاتي لأن المجتمعات تتمايز في سلوكياتها تجاه المرأة.
- مفهوم الجندرة مختلف عن مفهوم العف القائم على اللون الاجتماعي، في الجندر لا يوجد وجهة نظر امرأة ورجل، وإنما وجهة نظر مجتمعية تحدد الأدوار لكليهما، لا يمكننا إلقاء اللوم على الحكومة والقانون لأنه لا يوجد قوانين تمنع المرأة من أي عمل وإنما هي حالة تنميط مجتمعي.
- مفهوم الجندر أكبر من مفهوم النسوية وإنما هو مفهوم مساواة في الفرص أمام الجنسين.
- الحديث عن الجندرة هو حديث عن تعرض فئة مجتمعية معينة للتهميش، لكن هذا التهميش ليس محصوراً فقط بالنساء، هناك أجزاء عديدة من المجتمع تتعرض في مواقع معينة للتهميش، وللتعنيف أيضاً، ربما النساء استطاعوا تنظيم أنفسهم بشكل أكثر وضوحاً للمطالبة برفع هذا الظلم عنهم لأنهم أكثر قدرة على الحديث عن مشاكلهم والمصارحة بها بينما لا يستطيع الرجل ذلك.

في الواقع الحالي وأهم التحديات والمشكلات التي تواجه قضية المساواة:

- في سوريا نواجه مشكلة أساسية هي الدور الموكل بالكامل للمرأة وهو دور تربية الأولاد والتفرغ لهم، ولهذا نجد أن وصول المرأة للمناصب القيادية قليل جداً، التحدي البيولوجي يقف في وجه المرأة ويقلل فرصها، نحتاج إلى شبكات دعم لكسر هذه العوائق المجتمعية والبحث في مشاكل النساء في جميع المناطق.
- في الوظائف الحكومية السورية لا يوجد تمييز بين المرأة والرجل قانونياً، الأجور متساوية وبإمكان المرأة الوصول لأي منصب أو مركز والعمل في أي وظيفة، القانون لا يمنع ذلك إلا في حالة منصب رئيس الجمهورية والمفتي، بينما في القطاع الخاص تميل الأجور لأن تكون أعلى لصالح المرأة لأنها خاضعة لمزاج صاحب العمل واعتباراته الخاصة.
- في الريف غالباً ما يكون مبدأ المساواة غائباً وتكون المرأة معرضة للتعنيف، حتى التمييز في القطاع الخاص لصالح المرأة غالباً ما يكون لأجل التحرش بها واستغلالها.
- هناك بعض التمييز في الوظائف أو المهن الحكومية فبضعها محصور بالذكور وبعضها بالإناث فليس هناك مساواة تامة، مثلاً دراسة الفنون النسوية، ووجود معاهد خاصة بالذكور فقط.
- الحركة النسوية والجندرية السورية سياسية أكثر من كونها مجتمعية، فسعيها الحقيقي هو لتحقيق مكاسب سياسية وليس لضمان المساواة والعدالة.
- سوريا ليست دمشق فقط، حالات التعنيف في الأرياف غير ملاحظة وهي ترتكز إلى العادات والدين.
- القانون يتبع الدين في كثير من المواد القانونية ولهذا يحصل تمييز تابع لرأي الدين مثل قضيا الميراث والزواج والطلاق.
- صحيح أن هناك ظلم كبير على المرأة وهناك مواد قانونية إشكالية، لكن العنف لا يعني عدم وجود المساواة في القانون، نحن نحمل القانون فوق طاقته ونوجه سهام النقد إليه، لكن هذا القانون مبني ليتكيف مع المجتمع لأنه إن خالف طبيعة المجتمع فلن يطبق، هناك قوانين مقترحة لو طرحت على الاستفتاء لن تحصل على الأغلبية لأن المجتمع لن يقبلها. الحركة النسوية تحارب القانون مع أن عملها يجب أن يبدأ ويتركز في مواضيع أخرى مثل التوعية.
- تغيير الأدوار النمطية لا يعني تطور المجتمع، فالعبرة في الأداء وليس في التمثيل، والقياس هو الكفاءة، المساواة بحد ذاتها أمر يحتمل النقاش في كل زاوية من زوايا المواد القانونية كي نراها بكامل أبعادها، مسيرة حياة المرأة تفرض أدواراً معينة وتفرض عليها التوقف عند الإنجاب مثلاً، وهذ يخلق تساؤلات حول المساواة وتطبيقها، الأحكام الدينية أيضاً لها وجهة نظر أخرى، لهذا فالمساواة لا تعبر كلياً عن الجندرة، هناك مفهوم آخر هو العدالة.

- لا توجد مساحات في المجتمع للحرية والتعبير، لذا من الصعب جداً التغيير فيه، بينما القانون قادر على التغيير أكثر من كل كلامنا وكل النشاطات النسوية، قانون واحد يختصر كل هذا الجهد، من الممكن إذا عملنا قليلاً على توعية النساء بحقوقهن أن تنجح قوانين يتم اقتراحها في استفتاء.
- تكون الكفاءة هي المعيار في التوظيف عندما تكون الفرص المتاحة أمام الرجال والنساء متساوية، فلا يمكن اعتبار أن الرجال أكفأ في مجال عمل معين طالما أن النساء لم يتح لهن خوض تجربة العمل فيه، وطالما أنهن لم يحصلن على نفس المستوى من التدريب والتنمية وتطوير المهارات، العقبات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها تحرم النساء من الحصول على نفس المستوى من التنمية. حتى المساواة في الفرص لا تكون حقيقية إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العقبات الموجودة في حياة المرأة.
- أول خطوة للوصول إلى المساواة هي إقرار الرجال بأن الظروف التي تعيشها وتمر بها النساء مختلفة ع ظروف معيشة الرجال.
- الفرص في الدراسة متساوية أمام الجنسين، وبينما يذهب الرجل إلى الخدمة العسكرية يتاح للمرأة أن تبدأ مسيرتها المهنية قبل الرجل، وعند الزواج تكون كل النفقات والمسؤوليات على الرجل، إذاً فلا مساواة في هذا الأمر، بل هو ظلم للرجل، وأيضاً من أجحف القوانين في سوريا هو قانون الوصاية على الطفل حتى عمر 15 سنة التي تمنح للأم، فمن قال أن الأم أحن وأفضل للطفل، وهناك قوانين أخرى تتعلق بالنفقة حتى بعد الطلاق وغيرها.
- التمييز تمييز سواء كان إيجابياً أو سلبياً، فإما نقبله كاملاً أو لا نقبله، يجب النظر في الأمور قبل الحكم بها مثل موضوع الوصاية على الطفل كي نكون أكثر عدالة في معرفة صاحب الأهلية والأكثر كفاءة؟
- المعايير القانونية للنفقة تشمل المسكن والملبس والمعيشة وإن كانت النفقة منخفضة فهو خطأ قضائي واجتهاد شخصي من القضاة.
- يجب العمل على المجتمع أولاً قبل تغيير القوانين، في تونس مثلاً لم يخلق القانون بين ليلة وضحاها وإنما عملت عليه الجمعيات والناشطين لسنوات طويلة.
- أحياناً يكون العرف متجاوزاً للدين حتى، في بعض المناطق والطوائف في سوريا لا تحصل المرأة على ميراث أبداً.
- لا يمكن المقارنة بين التعنيف الواقع على الرجل والواقع على المرأة، يمكن أن تموت المرأة بجريمة شرف ويخرج القاتل طليقاً.
- الأدوار المجتمعية لم تخلق بين يوم وليلة وإنما تراكمت لمئات السنين لذا لا يمكن تغيير المجتمع فجأة وإنما لتثبيت النتائج يجب العمل بحرص ودراسة.

- المساواة ليس فيها عدالة، هناك عسف كبير يطبق بحق المرأة تاريخياً، وقد تكون الحروب قد تسببت بتدهور وضع المرأة لأن الرجل كان يتصدر بحكم قدرته على القتال، لكن ما ننساه هو القيمة الإنسانية العالية للمرأة المتمثلة في الإنجاب، وهي قيمة مضافة وليست نقيصة. والمساواة ليست أمراً عددياً وحسابياً وإنما هي مسألة قيمة واستحقاق.
- نحن حصيلة تاريخ من الاستبداد والاضطهاد والتجهيل للمرأة، لذلك نعيش الآن ارتداداً للخلف، هناك قانون طليعي يضع لنا آليات وأدوات الانتقال الاجتماعي وأهدافه، يجب ان تقدم مشاريع واضحة ومعللة عملياً للقوانين حتى نصل إلى التغيير.
- في سوريا قانونين للإرث، قانون شرعي وقانون أميري، القانون الأميري يحكم الأراضي الزراعية ويمنح حقوقاً متساوية للمرأة والرجل، لكن عملياً وفعلياً لا أحد يطبق هذا القانون لأن المجتمع لا يريده، وأمر عدم احترام القانون هذا هو إشكاليتنا الأساسية التي تمنع سيادة الدستور.
- نحن نضع القانون على أساس ديني غير عادل، تستند إليه أخلاقيات وثقافة المجتمع، لهذا لا يمكن أن يغير القانون المجتمع، القوانين المجحفة كثيرة جداً منها قانون شهادة الرجل تساوي شهادة امرأتين، وقوانين الزواج بكل تفاصيلها.
- المساواة هي مساواة الفرص كقاعدة قانونية، نحتاج المساواة لأنها تصنع الإنسان والحضارة، سيطرة الذكورة جاءت بسبب المجتمع الصحراوي الذي كان يتطلب قوة الرجل للحماية مما منحه السيطرة، بينما هناك مجتمعات أمومية وفيها مكانة أكبر للمرأة وهي مجتمعات أكثر حضارة، المرأة تحتاج اليوم إلى تمكين وتدريب كي تستطيع إبراز مهاراتها، في مجتمعاتنا يغطي الرجل نقاط ضعفه كي يستمر في سلطته، ويتجاهل مقدرات المرأة.
- نتغنى بالمرأة ونقدسها كأم لأننا نريد استغلالها ونعزز لديها أفكار إفناء نفسها في سبيل أبنائها، هذا فيه سحق لإنسانية المرأة ولحقوقها وفي حقيقته ليس تقدير وإنما تكريس لدونية المرأة.
- المساواة الفيزيولوجية لا تصلح، وإنما المساواة القانونية والاقتصادية والسياسية، الكوتا اليوم تشبه الرشوة للمرأة وللحركات النسوية ولا تتيح إبراز كفاءة المرأة الحقيقية بعد تمكينها واختبار قابليتها وأهليتها للعمل، لهذا علينا تصويب كثير من المفاهيم والآليات قبل النقاش في موضوع الجندر.
- هناك دراسات تثبت أنه في كثير من الأرياف يتدنى مستوى تعليم الإناث، مثلاً إن لم توجد إعدادية خاصة بالفتيات لا يسمح لهن بالذهاب إلى المدرسة، وفي التعليم الثانوي تصبح حظوظهن في التعليم أقل لأن نسبة كبيرة منهن يتم تزويجهن، ومن المؤكد في مناطق سورية كثيرة أن عدداً قليلاً من النساء فقط يستطعن الوصول إلى التعليم العالي.

- للدين طريقته في رؤية المجتمع مثلما الدولة ترى المجتمع وتتصرف بناء على ما تراه، والنص الديني مقدس لأتباعه، بالتالي يتبعون الدين باعتباره كود متكامل ويوافقون عليه بغض النظر عن فلسفة الدين ووجهة نظره في الأحكام.
- المبلغ الذي يدفع للمرأة عند الانفصال هو للتعويض عما ستتعرض له بسبب نظرة المجتمع للمرأة المنفصلة عن زوجها، فهذا تمييز على الرجل ولكنه في الفلسفة الأصلية للدين والقانون تمييز بحق الرجل لأنه نتيجة للميزات التي يتمتع بها. مثلاً القانون منح الرجل الحق بتطليق المرأة بالإرادة المنفردة بينما لا يسمح للمرأة بذلك، لذا عليه دفع تعويض عن ذلك.
- حتى حين يدعم الرجال المرأة فهي لدعم مصلحتهم الشخصية، أي أن الرجل يكون مع المساواة عندما تحقق مصلحتهم.
- عشرات من الرجال يفشلون في مناصب قيادية ولا أحد يذكرهم بينما فشل المرأة يلاحظه الجميع.
- محافظة القنيطرة ودرعا فيها انتشار كبير جداً للزواج المبكر جداً للمرأة.
- من حق أي إنسان أن يتبع أي معتقد يراه صحيحاً، لكن لا يجوز أن ينظر القانون إلى أتباع معتقد واحد، وهذا ما يفعله القانون السوري الذي لا يرى الآخر.
- مشكلة مجتمعنا تبدأ من كونه متنوع جداً وفيه اختلافات كبيرة في الرؤى والإمكانيات بين مناطق متجاورة، لكن بشكل عام المجتمع التقليدي من الصعب تغييره بشكل نوعي، لأن أصحاب الرأي النوعي قلة وهم من المجتمع الذي هو أساس تطورنا الحضاري.
- قضايا المرأة تُسيَّس في هذه المرحلة كي تظهر ضمن إطار صعب تقبله في المجتمع مع أنها مطالب بسيطة وإنسانية، أهمها الخروج من القوالب الجاهزة. في سوريا العمل على القضايا النسوية على المستوى السياسي يتم حله بإعطاء الكوتا، وعلى المستوى الاجتماعي يتم التحايل عليه، بينما على المستوى التجاري لا يدعمونها أساساً، وعلى المستوى الشبابي هي عملية بحث عن المنفعة.
- التغيير ينتج عن الصدمة بالواقع الذي يسبب رفض لسياق قيم معينة، نحن بسبب السرعات المختلفة في النمو نجد أن الجانب التقليدي يضغط على المديني، وبالتالي المجتمع المديني يتقلص خاصة وأن النخب غادرت البلد في الحرب.
- لا يوجد حركة نسوية حقيقية في سوريا، الأمر محصور ببضعة صفحات على الفيسبوك وهي منفصلة عن الواقع وتفكر بعالم مثالي تعجيزي، تسعى وراء تفاصيل تعتبر ترف وتهمل القضايا الأساسية، إضافة إلى الخطاب الاستعدائي للرجل الذي يجعل حتى النساء ينفرون منها.

- المشكلة لدينا على ثلاث مستويات، الأولى هي موضوع الفرص التي يمكن العمل عليها، ومستوى القوانين، ومستوى المنظومة الاجتماعية بأكملها، لأن الدين فعلاً كود بذاته شكل منظومة يجب تفكيكها لأجل دراستها، ومشكلة الحركة النسوية أنها تركز على نقاط محددة ولا تنظر إلى هذه المستويات الثلاثة، يجب أن نعي هذه المداخل إلى قضايا المرأة لأنه لا يمكن العمل على المجتمع كله دفعة واحدة وإنما يجب تقسيمه وتوزيع العمل.
- انعدام المساواة أمر واقع وهو نسبي بين منطقة وأخرى، فما نستهجنه في مناطق معينة نقوم نحن بتطبيقه ولكن بطريقة مختلفة.

<u>في الفرص والتوصيات:</u>

- عندما تكون المرأة مكتفية وليست بحاجة لمن ينفق عليها حينها تسقط فكرة النفقة، وهذا يتحقق بامتلاك المرأة للقوة والمكانة لتضمن اكتفاءها.
- الضمان الاجتماعي الموجود في كل دول العالم المتقدم هو الأساس في حصول المرأة على حقوقها هو الحل لمسألة الاكتفاء الاقتصادي.
- الواجبات الجديدة حملت معها قوة مضافة للمرأة ومنحتها حقوقاً جديدة وإن لم تكن ظاهرة تماماً الآن لكنها سوف تظهر مع الأيام القادمة، المنظومة المجتمعية هي المشكلة التي علينا تفكيكها لمواجهة مشاكلنا والعمل على حلها.
- تبعاً للتغيرات التي أحدثتها الأزمة وتحول المرأة إلى منتجة ومعيلة تمكنت هي من رؤية الآراء المتطرفة وهذا استفزها للمطالبة بحقوقها.
- يوجد الكثير من الآراء الشبابية الجديدة المتخلصة من العقد المتطرفة، وهناك فرصة كبيرة لإدارة حوار وطني عميق وإنساني لكل قضايانا، لأن كل القضايا مرتبطة ببعضها، لكن علينا أن نحاور أنفسنا بعدالة وألا نكون مسيّسين.
- الجندر يمكن أن تكون مفتاحنا لحل مشاكل في السياسة وفي الأسرة من خلال الشراكة الوطنية الإنسانية التي تمنحنا إنسان عادل وحضاري أكثر.
- حتى وإن كانت غاية الرجل هي التهرب من دفع النفقة للزوجة، لكن عندما يهيئ لها بيئة اجتماعية وقانونية واقتصادية تسمح لها ان تتحمل نفقاتها فهي ليست إشكالية لأنها على المدى البعيد تحقق المساواة والعدالة للمرأة.
- هناك متغيرات في هذا الزمن تجبرنا على اتباع العقل على حساب الدين في قياس الأمور، نحن مجتمع يحتاج إلى النمو وهو أمر لا يمكن أن يقوم به الرجل منفرداً ولا حتى كوصي، يجب أن تمارس المرأة المشاركة الفعالة والحقيقية في كل شيء، ويجب أن تمتلك لأجل ذلك الثقافة والمعرفة اللازمة.

- لا يمكن أن يسير المجتمع في ظل وجود صراع مرأة – رجل، علينا الاتجاه نحو ثقافة حل المشكلات الضرورية للطرفين، من هنا فتنظيم النساء أمر بالغ الأهمية في نقابات وجمعيات وغيرها، وهو أمر تراجعنا فيه كثيراً، تمكين المرأة وتقويتها يساعد في تخفيف الأعباء عن الرجل.
- جميعنا يتبنى الخطاب الذكوري بشكل أو بآخر، الجميع يعتقد أن المرأة لا ينقصها شيء، ليس لدينا مفهوم واضح للجندر وكل منا ينطلق من سلوكياته، خطابنا الذكوري يتمظهر بالعرف والقوانين وحتى في منظومة الخدمات التي نعتقد أنها تقدم منحة للمرأة وليس حق. الآن بعد أن تغيرت الأدوار خلال الأزمة تغيرت معها وجهات النظر قليلاً وهذا عمل على فتح نوافذ في تفكير الرجل تجاه المرأة، لكن السؤال والتحدي الأساسي هو هل سيحافظ الرجل على هذه الأفكار بعد انتهاء الأزمة، وهل ستتمكن المرأة من المحافظة على هذه المكتسبات؟
- العدالة أمر إشكالي في سوريا، حتى بين الرجال لا توجد عدالة ولا مساواة في الفرص، فالعدالة إذاً ليست شأن نسوي، هناك توزيع معين للفرص يتناسب مع الأدوار المجتمعية، ونحن بحاجة أن يأخذ كل شخص في المجتمع دوره الحقيقي في نهضة البلد وتعافيه، ليس هدفنا تحقيق العدالة عن طريق الحركة النسوية. الحرب غيرت كثيراً من الأدوار، وهناك وظائف جديدة أصبحت متاحة، كما أن شكل العائلة تغير، النسب في التمثيل غير مهمة وإنما الاستحقاق هو الذي يعيد توزيع هذه النسب.
- ما نريده هو أن تعرف المرأة أنها تتعرض لعنف عندما تتعرض فعلاً لعنف، أن لا تعتقد أن هذا واجبها وموقعها الاجتماعي، الأدوار الاجتماعية في الحرب لم تزد من حقوق المرأة وإنما زادت من واجباتها واضطرتها لتحمل أعباء إضافية بسبب غياب الرجل، والحديث عن الجندر وحقوق الإنسان وغيره لا يمكن الحديث عنه دون التطرق للدين لأن هذه القوانين التي نطالب بها هي ثورة على الدين بالمطلق.
- الجندرة تؤدي إلى قيام منظومة علاقات جديدة. ويجب أن تكون ممارسات حقيقية على الأرض وليست مجرد كلام.
- نحتاج إلى إعادة النظر في مفاهيم الجندر كاملة كي نعرف أنها ليست معادية للرجل وإنما هي مسألة حقوق وقيم لتطبيق المساواة، نحتاج إلى التوعية بشكل عام وعلى المدى الطويل لكن هناك قضايا مستعجلة تضطرنا إلى الاستنفار والعمل عليها بشكل عاجل.